

## كالامار: السعودية كـ"دولة" مسؤولة عن جريمة قتل خاشقجي والجريمة خط لها مسؤولون بالحكومة

مع سبق الإصرار وتم تنفيذها من قبل وكلاء للدولة.. والقحطاني لم يخضع للمحاكمة التي تتم خلف أبواب مغلقة

واشنطن/ الأناضول: قالت مقرة الأمم المتحدة أغنيس كالامار، إن السعودية مسؤولة عن مقتل الصحفي جمال خاشقجي، ووصفتها بـ"جريمة قتل على مستوى دولة".

جاء ذلك في ندوة لـ"كالامار"، الثلاثاء، نظمها مركز معهد بروكنجز الأمريكي بالعاصمة واشنطن، أذيع على موقعه الإلكتروني.

وأضافت: "أخذت على محمل الجد نظرية السعودية في القضية ومواقفها وتصرفاتها، لكن الاستنتاج الوحيد هو أنه بموجب القانون الدولي، السعودية مسؤولة عن جريمة قتل على مستوى دولة".

وأوضحت: "الجريمة خط لها مسؤولون بالحكومة (السعودية)، مع سبق الإصرار، وتم تنفيذها من قبل وكلاء للدولة".

وتابعت: "بعد أن حددنا مسؤولية الدولة، الخطوة المنطقية التالية هي تحديد المسؤولية الفردية عبر سلسلة القيادة".

وأشارت أن "الحكومة السعودية فشلت في معالجة مسألة تحديد المسؤولية الفردية"، لافتة أن "النظام شديد المركزية في السعودية" يثير القلق في تحديد تلك المسألة.

كما أوضحت المحققة الأممية أن المحاكمة الجنائية في السعودية "لا تفي بالمعايير المطلوبة". ومضت قائلة: "القحطاني لم يخضع للمحاكمة، والمحاكمة تتم خلف أبواب مغلقة، وتصير السعودية على أن

هذا أمر (مقتل خاشقجي) محلي بحت، لاسيما عندما تنتهك الظروف (ظروف التحقيقات والمحاكمة) القانون الدولي وعليه تتطلب مساءلة دولية".

واستطردت: "استخدم اثنان من المسؤولين جوازات سفر دبلوماسية، كما استخدمتا طائرة دبلوماسية، إضافة إلى أن القتل وقع داخل القنصلية، واستخدم القنصل السعودي السلطات الرسمية لمنه وتعطيل التحقيق".

وفي السياق، شددت "كالامار" على وجود معلومات كافية لاستنتاج أن "المسؤولين السعوديين قاموا بتنظيف موقع الجريمة قبل السماح للسلطات التركية بالدخول".

وقتل خاشقجي في 2 أكتوبر/ تشرين الثاني الماضي، داخل القنصلية السعودية بإسطنبول، في قضية هزت الرأي العام الدولي وأثارت استنكارا واسعا لم ينضب حتى اليوم.

وقبل أسبوعين، نشرت المفوضية الأممية لحقوق الإنسان تقريرا أعدته مفررة الأمم المتحدة الخاصة بالإعدام خارج نطاق القضاء، أغنيس كالامار، من 101 صفحة، وحمّلت فيه السعودية مسؤولية قتل خاشقجي عمدا، مؤكدة وجود أدلة موثوقة تستوجب التحقيق مع مسؤولين سعوديين كبار، بينهم ولي العهد محمد بن سلمان.

وذكر تقرير كالامار أن "مقتل خاشقجي هو إعدام خارج نطاق القانون، تتحمل مسؤوليته السعودية".

كما أوضح أن العقوبات المتعلقة بمقتل خاشقجي يجب أن تشمل ولي العهد السعودي وممتلكاته الشخصية في الخارج، داعياً الرياض إلى الاعتذار من أسرة خاشقجي أمام الرأي العام، ودفع تعويضات للعائلة.